رئيس الدائرة الصحية بالمجلس الانتقالي لـ«الأمناء»:

كل الأمور تحت السيطرة لمواجهة كورونا

الوضع الصحي بالجنوب لم يرتق للمستوى المطلوب إزاء التدمير المنهج

عـدن «الأمنـاء» منيـر مصطفـى- رياض شرف:

أكد د.سالم الشـبحي، القائم بأعمال المدير العام لهيئة مستشفى الجمهورية النموذجي التعليمـي، رئيـس دائرة الصحـة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، أن الاستعدادات للجائحة الثانية لفيروس كورونا تسـير بشـكل جيد ويوجد محجر لاسـتقبال الحالات المرضية أو المشتبهة.

وقال: «قبل خمسة أشهر تقريبا كان يوجد عقد مـع الصليب الأحمـر وانتهى العقد في 28 فبراير وأعلنوا انسـحابهم كونه لا توجد حالات آنذاك، وعلى أسـاس إبقاء طاقم طبي وتمريضي محلي لفترة شهرين مارس وأبريل وبعدها يتم الاسـتغناء عن 50% من عدد هذا الطاقم العامل في المحجر. فنحن نتعامل مع جهة رسـمية ولجنة عليا بوزارة الصحة هي صاحبـة الحق بالتصريح عن عـدد الحالات المرضيـة أو أي استفسـارات عـن فيروس كورونا».

وأشار الشـبحي في تصريح لـ«الأمناء» إلى أن: «اجتماعا قد عقد برئاسـة مدير عام مكتب الصحة بعدن عـلي عبدالله صالح مع مدراء المستشفيات الحكومية لرفع الجاهزية لمواجهـة (كوفيـد 19)، وأن مستشـفى الجمهورية بإمكانياتـه وطواقمه لن يبخلوا في تقديم جهودهم لمساعدة الحالات المصابة والمشـتبهة، وأن الأمور إلى حـد الآن تحت السـيطرة وتوجد بعض الحميات والحمد لله تتماثل للشفاء وتسـتجيب للعلاجات ولدينا أطباء كسـبوا خبرات ممتازة لا يستهان بها خاصة بعـد مواجهتهم مـع الموجة الأولى لفيروس كورونا، ونتمنى من المواطنين عدم الانجرار وراء الشائعات غير المسؤولة والبعيدة عن الصحة وأن لا يكونوا مصدرا لزرع الخوف في نفوسهم ونفوس الآخرين».

ونفى الشـبحي وجود أي علاقة تربط بين هيئة مستشفى الجمهورية التعليمي والمختبر المركزي بخصوص الفحوصات الطبية لمرضى كورونـا، والـذي يحاول بعض السـماسرة إلصاقها بالمستشـفى قائلا: «المختبر المركزي للفحوصات مبناه داخل حرم المستشفى ولكنه لا يتبع إدارة مستشفى الجمهورية التعليمي، والمختبر المركزي هو الجهة الرسمية المختصة بفحوصـات كورونا للمسـافرين أو الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج».

وأضاف: «الوضع الصحي على مسـتوى الجنوب لم يرتق إلى المستوى المطلوب لما أصابه من تدمير ممنهَج، فهذا الصرح الطبي الكبير ذو التاريخ العريق والذي لا يسـتهان بكوادره وطواقمه الطبية والتمريضية وبما قدمه ولا زال يقدمه من خدمات إنسانية جليلة.. أليس من العيب أن يجـد تجاهلا من الحكومة رغم الجهود المبذولة من مدير عام هيئة المستشفى الدكتـور أحمـد الجرباء للنهـوض به نحو الأفضل؟!».

وعن أبرز التحديات، قال الشبحي: «إن عددا كبيرا من العاملين وصلوا إلى السن القانوني للمعـاش ولم يتـم إحالتهم بسـبب توقف إجراءات التحويل ولا زالت إدارة المستشـفى تدفع رواتبهم دون الاستفادة منهم، وأصحاب العقود وصـل عددهـم إلى 332 منهم 190 صدرت بهم فتاوى للتوظيف رسـميا ولم يتم ترتيـب وضعهم الوظيفـي وكل ذلك تتحمل تبعاته إدارة المستشفى».

واختتم الشبحي تصريحه بالقول: «نطالب بدفع مستحقات المستشفى من ديون معالجة الجرحى والتـي وصلـت إلى (300) مليون ريال ويتوجب عـلى حكومة المناصفة دفعها كون المستشـفى لديه التزامات للغير، ونأمل من رئيس الـوزراء حل هذه المشـكلة ودفع المستحقات المالية القانونية لهيئة مستشفى الجمهورية التعليمي».

مدير كهرباء لحج الرهوي لـ«الأمناء»:

واجهنا تركة مثقلة وصعوبات فنية ومالية وإدارية

«الأمناء» تقرير/ أحمد العقربي - قيصر ياسين:

عانـت كهرباء لحـج كثـيرًا مـن التحديات والصعوبات، وتركة مثقلـه في المجال الفني وعدم توفر المواد الخاصّة بالشبكة الكهربائية، لكن بفضل جهود المدير الجديد والمخلصين من العمال والمهندسين والموظفين تم امتصاص المشاكل بإمكانات شحيحة وعولجت كثير من مشاكل الكهرباء، على أمل تجاوز باقي الصعوبات.

وقـال المديـر العـام الجديـد لكهربـاء لحج م.عبدالحميـد بالليـل الرهوي لـ«الأمنـاء»: «منذ أن توليـت مؤخرا قيادة هذا المرفـق في هذه الفترة القصيرة كان أمامـي خياران، إما أن أقبل المنصب أو أرفضه بسـبب التركة الكبيرة من الصعوبات الفنية والمالية والإدارية وشـحة قطع الغيار، وكنت حينها محتارا لكـن بوحي من واجبـي الوطني قبلت هذا التحدي».

وأضاف: «واجهنا نقصا حادا في مواد الشـبكة الكهربائية وعدم وجود الوقود لتشـغيل الشـبكة، وكنت لا أعرف كيف ستسـير الأمور؛ لأن الشـبكة متهالكة ونحـن بحاجة إلى قطع الغيار، ولكن قمنا بشراء بعض المواد الضرورية لاستقرار حال الشبكة وبتنسيق من الإدارة العامة والوزارة حاولنا معالجة مشاكل الخطوط المؤقتة التي خصصت للبناء المؤقت؛ لأننا وجدنا الشبكة العنكبوتية مهترئة بلحج بسبب الحـرب، وفتحنـا خطـوط المحطة لتخفيـف المعانـاة عـلى المواطنين, وبالرجوع إلى إدارة الدراسـات تمكنا من رفد المؤسسة بالكادر الفني الكفء لمعالجة مشـاكل الكهربـاء, فهناك مشـاكل في محطة صبر ومحطة بئر ناصر، وعملنا قدر المسـتطاع لمعالجة جزء من المشكلة».

وتابع: «الصعوبـات التي تواجه الشـبكة هـي: الموازنة التشـغيلية، وانعـدام الوقود، وإصـلاح ما دمرته الحرب، والربط العشـوائي، والفاقد، وقطع الغيار، ومخصصات الصيانـة، وتوظيـف موظفين غير مختصين لا يستطيعون التعامل مع مفاتيح الضغط ولا يفقهون بالجوانب الفنية الخاصة بالكهرباء».

واسـتطرد: «بدأنا بمد الكيبلات، وعملنا برامجًا لتخفيف الأحمال، وعملنا دراسـة عـبر التخطيط للمنطقة، وواجهنا مشـاكل بالخطوط الرئيسـية مثل خط الوهـط، وعملنا على تخفيف الأحمال بين منطقتي الوهط وصبر».

وقـال: «فوجئنا بعدم وجود ميزانية تشـغيلية ومديونية ثقيلة حين اسـتلمنا المؤسسـة وواجهنا صعوبات كبـيرة من الناحيـة الفنيـة والإدارية والمالية وتمثل ذلك فنيا في عدم توفر مواد الشـبكة الكهربائية عدا مواد قديمة وشحيحة، ووجدنا شبكة كبيرة من خطوط النوكيـا التي وضعت للمد المؤقت فإذا بها أصبحت جزءًا أساسـيًا في شـبكة لحج، ووجدنـا المحطـات التحويلية الموزعة للتيـار الكهربـائي في حالـة مزرية وتسبب خطورة على المواطنين».

وأضاف: «لدينا محطة عباس وهي توليدية وتحويلية، وهـي من الطاقة المشتراة وفيها محولان كهربائيان قمنا بتركيبهما».

وأشـار إلى أن: «أحـد المحـولات حرق أثناء الحـرب، وتبقى واحد قدرته التحويلية (8) ميجا، وإذا تعرض للعطل فإن لحج ستغرق في الظلام، إضافة إلى محطة صبر التحويلية وهي أيضـاً متهالكة وفيها ليكان للزيـت وتخرج (11) ميجا، أما المحطة الثالثة فهي في بئر ناصر والتي تولد (10) ميجا مشـتراة وتحول (8,5) ميجا، وكانت كلها بحاجة إلى صيانة عمرية، وقمنا بصيانتها وأخرجنا منها (60) ميجا».

وعن استهلاك مادة الديزل، قال الرهوي: «نستهلك (4) بوز مـن الديزل يوميا، ولكـن الذي يصرف لنا بوزة واحدة فقط، وتسـاعدنا إدارة مصنع إسمنت الوحدة بتوفير بوزة واحدة، ووضعنا دراسة لتوسيع المحطات وطالبنـا بـ(50) ميجا وحصلنا على (40) ميجا، وما يهمنا نحن هـو تخفيف الأحمال، ولذلك وجهنـا مدير التفتيش بعمل حمـلات يومية لوقف العشـوائي، وانتدبنا مهندس بنـاء لصيانة وترميم محطات التوزيع المكشوفة، إلى جانب بناء محطات جديـدة، والعمل على تحسـين الشـبكة وواجهنا صعوبـات تمثلت في نقـص بالمـواد وطاقم غير مؤهل».

أما عن المديونية المالية فقـال: «وجدنا أن هناك عُهَدًا مالية صرفت لمدير المشتريات وصلت إلى نصف مليار ريـال دون تصفية، وقد بلغـت قيمت العهد المصروفة خلال الفترة من (2010-2020م) (96) مليـون ريال دون تصفية، وطلبنـا من الأخ الوزير إحالة الأمر إلى النيابة، لأنه كان يتم صرف عهد بدون ضمانات مع عدم مراعاة تصفية العهد السـابقة». مشيراً إلى أنهم يواجهون صعوبة في ذلك، لأن بعض هؤلاء قد توفوا وبعضهم قد أحيل للتقاعد.

وأوضح: «قمنا بعديد الإجراءات لتحسين الوضع بالمؤسسـة أهمها انتظام صرف مرتبات الموظفين والعمال بعد أن كانت تتأخر كثـيراً، وانتزاع موازنة تشـغيلية من الإدارة العامة تقدر بـ(34) مليون و(800) ألف ريال وهي ميزانية تأسيسـية، وكانت من قبـل (9) ملايين ريـال فقط، ووضـع العديد من الإجـراءات للحد من المخالفات بالتنسـيق مع المهندسين بالإدارات».

وطالب الجهات المسؤولة بالسلطة المحلية ووزارة الكهربـاء بدعم المؤسسـة بقطع الغيار وسـيارة طوارئ وباص لنقل الموظفين لتقديم خدمة الكهرباء بشكل أفضل للمواطنين.

ودعا الرهوي، في ختام حديثـه، المواطنين إلى الترشيد بالاسـتهلاك الكهربائي والاستخدام الأمثل للطاقة وعدم الربط العشـوائي الذي يشكل مخاطر جسـيمة والحد مـن الفاقد الكهربـائي وحماية الممتلكات الكهربائية من التخريب.